درس حول الدرس*

بيار بورديو

[كيف يمكن أن يشكل العلم سلطة ضد العلم ، وخاصة عندما يتمأسس بعض العلم في مؤسسات ويشتغل بوعي أو بدونه ضد تجاوز المعرفة لمنجزاتها في حقول نحو حقول وآفاق أخرى .

العالم والمفكر الاجتماعي « بورديو » يحاول في الدرس الافتتاحي الذي ألقاه في الكوليج دو فرانس السنة الماضية ونشر في كتاب بعنوان « درس حول الدرس » ، أن يعيد تحليل العلاقات بين المعرفة والسلطة ، وعلى الخصوص بعلاقة السوسيولوجيا بالمؤسسة ، وكما يقول هو نفسه ، أنه يتطرق الى السوسيولوجيا من حيث هي « علم بالسلطات الرمزية »]

ربما كان ينبغي ان نلقي اي درس ، حتّى ولو كان درساً افتتاحياً ، دون ان نتساءل بأي حق نقوم بذلك الالقاء ، فها هي المؤسسة قائمة لتوفر علينا عناء ذلك التساؤل ، ولتدفع عنا القلق الذي يسببه الاعتباط الذي يطبع البدايات . ان الدرس الافتتاحي ، بما هو يندرج ضمن شعائر التبريز والتنصيب وبما هو بداية وافتتاح ، يحقق ، رمزياً ، عملية التفويض التي بمقتضاها يسمح للاستاذ الجديد ان يتكلم بنوع من النفوذ فتجعل من كلامه خطاباً مشروعاً يصدر عمن يعنيه الامر وان الفعل السحري لهذه العملية الشعائرية يتولد عن التبادل الصامت اللامرئي بين المرشح الجديد الذي يلقي خطابه أمام الملأ وبين الاساتذة ليشهدوا بحضورهم الجماعي على ان هذا الكلام ، لما يحظى به من عناية كبار الاساتذة ، قد اصبح بفعل ذلك قابلاً لأن يتقبله الجميع ، اي انه اصبح كلاماً مبرزاً ، ولكن ربما كان الأفضل ألا نذهب بعيداً في هذا الدرس الافتتاحي حول الدرس الافتتاحي : فالسوسيولوجيا ، وهي العلم الذي يهتم بالمؤسسة ويدرس العلاقة بالمؤسسة ، كيفما كانت تلك العلاقة ، تفترض وتخلق مسافة لا يمكن قهرها ، بل ولا يمكن تحملها في بعض الأحيان ، تفصلنا عن المؤسسة ، وليس عن المؤسسة وحدها . ان السوسيولوجيا تنتزعنا من حالة البراءة التي تسمح لنا بأن نقوم بكامل الرضا بما تنتظره منا المؤسسة .

ان الدرس حول الدرس ، هذا الخطاب الذي ينكب على نفسه في فعل الخطاب ذاته ، سواء أكان رمزاً أو مثالاً فإن من فضله على الأقل ان يبرز لنا سمة من أهم السمات التي تتميز بها السوسيولوجيا كما أفهمها : وهي أن جميع القضايا التي يقررها هذا العلم يمكن ، ويجب أن تصدق على الذات التي تصنع العلم ، فعندما يعجز عالم الاجتماع عن خلق تلك المسافة التي تنشىء الموضوعية ، اي المسافة النقدية ، يعطي كامل الحق لاولئك الذين ينظرون اليه كأنه مفتش مرعب قادر على الممارسة الرمزية لجميع أعمال الشرطة . لا نقتحم ميدان السوسيولوجيا دون ان نقطع اواصر الصلة التي تشدنا عادة الى جماعات معينة ونتخلى عن العقائد التي تشكل انتماءنا وتحدده ، ونتنكر لجميع الانتماءات والارتباطات . وهكذا فإن عالم الاجتماع الذي ينحدر مما نسميه الشعب فيرقى الى ما نسميه النخبة لا يستطيع ان يبلغ درجة الوعي الخاص الذي يرتبط بجميع انواع الاغتراب الاجتماعي ما لم يفضح المفهوم الشعبوي عن الشعب ، ذلك المفهوم الذي لا يخدع الا اصحابه ، وكذا المفهوم النخبوي عن النخبة الذي صيغ بحيث يخدع القائلين به وغيرهم في الوقت ذاته .

ان الذي يعتبر أن الانتماء الاجتماعي للعالم عقبة كأداء تحول دون قيام سوسيولوجيا علمية ، ينسى ان عالم الاجتماع يجد علاجاً ضد التحديدات الاجتماعية في العلم الذي تصبح بفضله تلك التحديدات جلية واعية . ان سوسيولوجيا السوسيولوجيا التي تسمح بتسخير مكتسبات العلم الجاهز ضد العلم الناشىء اداة لا مندوحة عنها في يد المنهج السوسيولوجي : فنحن نصنع العلم ، والسوسيولوجيا على الخصوص ، ضد تكوينه بقدر ما نصنعه عند تكوينه .

---

* عنوان الدرس الافتتاحي الذي القاه بورديو في الكوليج دي فرانس والذي نشر في كتاب : P. Bourdieu **Leçon sur la leçon.** Minuit 1982

والتاريخ وحده هو الذي في استطاعته ان يخلصنا من التاريخ . وهكذا فإن التاريخ الاجتماعي للعلم الاجتماعي ، شريطة ان ننظر إليه كعلم للاشعور ، يشكل ، في الصورة التي ارستها الابستمولوجيا التاريخية التي يمثلها « ج . كانغيلم » و« م . فوكو » وسيلة من أهم الوسائل للتخلص من التاريخ ، واعني من هيمنة ماضٍ مجسد يعيش في الحاضر او هيمنة حاضر يمضي بمجرد ظهوره شأن الموضة الثقافية ، واذا كانت سوسيولوجيا النظام التعليمي والميدان الثقافي تبدو له ذات أهمية كبرى ، فذلك لأنها تساهم أيضاً في معرفة الذات العارفة ، وذلك عندما تمهد بكيفية مباشرة اكثر مما تفعله التحليلات النقدية ، لتحديد مقولات الفكر اللامفكّر فيها ، تلك المقولات التي تحد ما يمكن ان يفكر فيه وتعين ميدان المفكر فيه .

ويكفينا ، شهادة على ذلك ان نذكر كم هي المسبقات والحدود والرقابات والثغرات التي تعمل كل تربية ناجحة على تقبلها وتجاهلها راسمة بذلك الدائرة السحرية للقناعة الفقيرة التي تحصر فيها مدارس النخبة اعضاءها .

ان النقد الاجتماعي لا بد وان يصاحب النقد الابستمولوجي . ولكي نقيس البون الذي يفصلنا عن السوسيولوجيا التقليدية ، يكفي ان نلاحظ ان مؤلف « **الأشكال البدائية للتصنيف** » لم يدرك قط التاريخ الاجتماعي للنظام التعليمي الذي كان يقترحه في كتاب « **التطور البيداغوجي في فرنسا** » باعتباره سوسيولوجيا تكوينية تدرس المقولات والمفاهيم التي يستخدمها الاساتذة ، وهي سوسيولوجيا كان يتوفر شأنها على جميع الادوات اللازمة . وربما يرجع سبب ذلك الى أن « دوركهايم » ، الذي كان يوصي بأن يعهد للعلماء بتسيير الشؤون العامة ، كان يتعذر عليه أن يتخذ المسافة اللازمة ازاء وضعه الاجتماعي كعالم اجتماع ليفكر في ذلك الوضع .

وبالمثل ، فإن التاريخ الاجتماعي للحركة العمالية ولعلاقتها مع المنظرين لها سواء من الداخل او من الخارج ، هو الكفيل بأن يسمح لنا بادراك لماذا لم يجعل دعاة الماركسية فكر ماركس ، وخصوصاً التوظيفات الاجتماعية لذلك الفكر ، موضوعاً لسوسيولوجيا المعرفة ، تلك السوسيولوجيا التي كان ماركس واحداً من روادها : وبالرغم من ذلك فدون ان ننتظر من هذا النقد التاريخي والسوسيولوجي ان يوقف مد التوظيفات اللاهوتية و« الثورية » لكتابات ماركس ، باستطاعتنا على الأقل ان نتوخى منه الاهابة بأكثرهم وعياً ورصانة ان يستيقظوا من سباتهم الدوغماتي كي يخضعوا للدرس والفحص نظريات ومفاهيم اضفى عليها سحرُ التفسير والشروح التي ما فتئت تتكرر ، طابعَ الخلود .

على الرغم من أن هذا التساؤل النقدي يدين بقيامه للتحولات التي اصابت المؤسسة التعليمية التي كانت تسمح في الماضي بالثقة في النفس واليقين المطلق ، فإنه لا ينبغي ان يعتبر مجرد مجاراة للموضة الثقافية التي اصبحت تقوم ضد المؤسسات . ان هذا التساؤل يفرض نفسه كمخرج وحيد للانفلات من مصدر الخطأ الذي يدفع عالم الاجتماع الى ان ينصب من نفسه صاحب نظرات كلية نافذة . فعندما يعطي الحق لنفسه ، ذلك الحق الذي يعترف له في بعض الاحيان ، في أن يرسم الحدود الفاصلة بين الطبقات وبين الاقاليم والامم ، ويقرر بسلطة العالم ، ما اذا كانت هناك طبقات اجتماعية اولاً ، وكم عددها وما إذا كانت هذه الطبقة وهذه الوحدة الجغرافية واقعاً أم مجرد وهم ، يقوم حينئذ بدور « Rex » الملك القديم الذي يتمتع ، كما يقول « بنفينيست » بسلطة تعيين الحدود والنهايات اي بسلطة تحديد المقدس لتوفر اللغة اللاتينية ، التي اسوقها هنا وفاء لكورسيل (Pierre Courcelle) على لفظ آخر أقل شأناً من السابق ولكنه أكثر تعبيراً عن واقع اليوم ، وهو لفظ Censor الذي يدل على من بيده قانونياً سلطة التشريع التي يتصف بها القول المسموح به القادر على ان يرسم داخل وعي الناس ويوجد في الاشياء تقسيمات الميدان الاجتماعي : ان هذا الـ Censor المسؤول عن العملية التقنية لتقسيم المواطنين حسب ثرواتهم ومنه (Cencus : احصاء) يصدر حكماً اقرب الى حكم القاضي منه الى حكم العالم ، ودوره كما يقول « ج . دوميزيل » يقوم في « وضع (انسان او عمل او رأي) في مرتبته مع ما يتمخض عن ذلك من نتائج عملية ، وذلك بفضل تقويم عمومي صائب » .

اذا ارادت السوسيولوجيا ان تتخلى عن مرمى المثيلوجيات ، وتعزف عن محاولتها بأن تقيم على اساس معقول التقسيمات الاعتباطية للنظام الاجتماعي وبالأساس تقسيم العمل ، عسى أن نجد حلاً منطقياً وكوسملوجياً لمشكل توزيع الناس ، ينبغي عليها أن تنكبّ على دراسة الصراع من أجل احتكار الفهم المشروع للميدان الاجتماعي بدل أن تحشر نفسها في ذلك الصراع ، ذلك الصراع الذي يشكل بعداً من ابعاد أنواع الصراع بين الفئات سواء أكانت فئات مقسمة حسب السن او الجنس أو كانت طبقات اجتماعية . ان التقسيمات البشرية تتميز عن التصنيفات الحيوانية والنباتية من حيث أن الموضوعات التي ترتب هنا وتوضع في مكانتها هي ذوات قادرة على الترتيب والتقسيم .

ويكفي أن نتصور ما سيؤول اليه الأمر لو كانت الكلاب

والثعالب والذئاب قادرة كما يتم في الحكايات على أن تقول كلمتها فيما يتعلق بتصنيف الكلبيات ، وبحدود التنوع الذي ينبغي ان يشترط بين عناصر هذا النوع من الحيوانات ولو كانت الخصائص المراعاة لتعيين موقع الاجناس والأنواع تتحكم في تحديد قوت الرزق والتأهيل لجائزة جمالية . ومجمل القول ، فإن العناصر المرتبة في العالم الانساني وخصوصاً تلك التي تحتل المراتب الدنيا ، تستطيع تخييب ظن الفيلسوف ـ الملك الذي يحدد لها ماهيتها فيزعم أنه يسمح لها بأن توجد وتقوم بما هي منوطة به بالتحديد ، فترفض مبدأ الترتيب الذي يخصها بأدنى الدرجات . وفي واقع الأمر يشهد التاريخ على ان باستطاعة المقهورين ، وتحت قيادة أولئك الذين يدعون احتكار سلطة الحكم والتصنيف ، والذين غالباً ما يحتلون درجات دنيا ، من بعض الوجوه على الأقل ، باستطاعتهم ان يتخلصوا من هيمنة التقسيم المشروع ويحولوا رؤيتهم للعالم بالتحرر من تلك الحدود المجسدة التي هي المقولات الاجتماعية التي تمكّن من إدراك الميدان الاجتماعي .

وهكذا فسيان أن يجد العلم نفسه محشوراً داخل الصراع وداخل وضع التصنيف المشروع وفرضه او أن ينكب بصفة عابرة ، على معرفة هذا الصراع أي معرفة الكيفية التي تعمل بها المؤسسات والوظائف التي تقوم بها تلك المؤسسات كالنظام التعليمي والمنظمات الرسمية التي تسهر على عملية الاحصاء الاجتماعي .

ان التفكير على هذا النحو في ميدان الصراع حول التصنيفات ـ وفي مكانة عالم الاجتماع داخل هذا الميدان ـ لا يحط مطلقاً من قيمة العلم ولا يرمي به في مهاوي النسبية . صحيح ان عالم الاجتماع لن يعود ، والحالة هذه ذلك الحكم المنزه او المتفرج المتعالي القادر وحده على أن يعين أين تكمن الحقيقة ـ والذي يكون على حق كما يقال عادة ـ مما يجعل الموضوعية مجرد توزيع عادل لدرجات الصواب والخطأ . . إلا أنه سيكون ذلك الذي يسعى لأن يكشف حقيقة الصراعات التي تدور (من بين ما تدور حوله) حول الحقيقة . فمثلاً ، عوضاً عن أن يحسم في الجدال الذي يدور بين من يقول بوجود طبقة او اقليم أو امة ، وبين من ينكر ذلك ، فإنه سيعمل على بلورة المنطق النوعي الذي يتحكم في هذا الصراع وعلى تعيين حظوظ نجاح مختلف الاطراف بفضل تحليل علاقات القوى والآليات المتحكمة في تطورها .

إن عالم الاجتماع إذن يصنع نموذجاً صادقاً عن الصراعات التي تدور لفرض الفهم الصادق عن الواقع ، تلك الصراعات التي تساهم في صنع الواقع كما يعطي نفسه للوصف ، وهذا هو النهج الذي يسلكه « جورج دوبي » عندما يسلط اضواء التحليل التاريخي على سلم المراتب الثلاث ، وهي منظومة التصنيف التي اعتاد علم التاريخ ان يرى من خلالها المجتمع الاقطاعي ، بدل ان يسلم بها كأداة في يد المؤرخ لا تقبل النقاش . وقد كشف دوبي ان مبدأ هذا التقسيم ، الذي كان في ذات الوقت مدار وحصيلة الصراعات التي كانت تجري بين الجماعات التي تزعم احتكار سلطة التشريع وبين رجال الدين والفرسان ، قد ساهم في انتاج نفس الواقع الذي كان يسمح بفهمه . وبنفس الكيفية فإن ما يقرره عالم الاجتماع ، في وقت معين ، فيما يتعلق بخصائص وآراء مختلف الطبقات الاجتماعية ، وما يستخدمه من معايير للتصنيف والترتيب كي يثبت ما يثبته ، إن ذلك أيضاً نتيجة لتاريخ الصراعات الرمزية التي دارت حول وجود الطبقات وتحديدها فساهمت مساهمة فعالة في صنع تلك الطبقات . وما آلت إليه الآن تلك الصراعات السابقة يتوقف ، في جزء لا يستهان به ، على التأثير النظري الذي ولدته السوسيولوجيات السابقة وخصوصاً تلك التي ساهمت في صنع الطبقة العاملة ، والطبقات الأخرى في ذات الوقت ، عندما جعلتها تعتقد بوجودها كبروليتاريا ثورية . كلما ازداد العلم الاجتماعي تقدماً وانتشاراً وذيوعاً كان على علماء الاجتماع أن يأخذوا في حسبانهم انهم سيلقون العلم الاجتماعي الذي كان في الماضي ، مجسداً اكثر فأكثر في موضوع دراستهم .

لكن يكفي أن نذكر الاستخدام الذي توظف به الصراعات السياسية التنبؤ الاجتماعي أو مجرد الاثبات والتقرير ، كي ندرك أن عالم الاجتماع ، حتى وان تقيد بالوصف الدقيق ، سيتهم دوماً بأنه يحث وينهي . وفي العادة ، نحن لا نتكلم عملياً عما هو كائن الا لنقرر ما إذا كان يتم وفقاً لطبيعة الأمور أم لا ، وإذا كان عادياً أم لا ، مقبولاً أم محرماً ، رحمة أم لعنة ، فالأسماء ملغومة بنعوت ضمنية والأفعال تنطوي على أوصاف صامتة تميل إلى التأييد او الاستنكار ، الى اقرار الوجود والدوام أو الى الخلع والطعن ونزع الاعتبار . وهكذا فليس من اليسير أن ننتزع الخطاب العلمي من المنطق الذي أريد له أن يتحكم فيه حتى ولو أردنا ، فحسب ، أن نأخذ حريتنا في الطعن فيه . فإذا أردنا مثلاً أن نصف وصفاً علمياً العلاقة التي تربط ذوي الفقر الثقافي بالثقافة العالمة ، فإن من شأن ذلك أن يفهم كطريقة ماكرة لابقاء الشعب تحت نير الجهالة ، أو على العكس من ذلك ، كوسيلة مقنعة لامتداح اللاثقافة وتقويض القيم الثقافية . فما قولك بالاحرى ، في الحالات التي قد تبدو فيها محاولات التفسير والتعليل ، وهي التي ينحصر فيها مجهود العلم ، وسيلة للتبرير ورفع

التهمة ؟ فأمام استعباد نظام العمل الحالي ، وأمام بؤس مدن الصفيح وعنف مخيمات التعذيب تتخذ عبارة « هكذا هي الأمور » التي ينطق بها هيغل أمام الأجيال ، شكل تآمر اجرامي . عندما يتعلق الأمر بالميدان الاجتماعي ، فلا شيء أكثر تحيزاً من إصدار الأحكام النافذة حول الكائن ، أي تلك التي تستند الى سلطة التبيين والاقناع الذي يخولنا ما اعترف به من قدرة على التنبؤ . لذا فقد يتولد عما يثنيه العلم مفعولات سياسية يمكن أن تكون غير ما كان العالم ينشده .

ومع ذلك ، فإن الذين يعيبون على التحليل الاجتماعي تشاؤمه وتثبيطه للعزائم ، عندما يصوغ قوانين اعادة الانتاج الاجتماعي مثلاً ، لا يكونون اكثر صواباً من اولئك الذين قد يعيبون على « جاليلو » كونه خيب ظن من يحلم بالطيران عندما أقام قانون سقوط الأجسام . إن صياغة قانون اجتماعي ، كذلك الذي يقول بأن الرأسمال الثقافي يعود للرأسمال الثقافي ، هي التمكين من إقحام ما كان « أ . كونت » يسميه « العوامل المعدلة » لجعلها من بين محددات ما يتنبأ به ، وهي عوامل يمكن أن تكفي ، مهما كانت قوتها ، لجعل الآليات الاجتماعية تعمل لصالح ما نتوخاه . وإذا كانت معرفة الآليات تسمح ، كما هو الشأن في ميادين أخرى ، بتحديد شروط التحكم فيها ووسائل ذلك التحكم ، فإن هذا وحده يبرر رفض النزعة السوسيولوجية التي ترى الى المحتمل كقدر محتوم . وها هي حركات التحرر تشكل دليلاً على ان قليلاً من الطوباوية ، أي من الانكار السحري للواقع الذي يسمى في مجال آخر انكاراً عصابياً ، كفيل بأن يساهم في خلق الشروط السياسية للقضاء العملي على ما تكتفي النزعة الواقعية بوصفه وتقريره . والأهم من ذلك ان المعرفة وحدها تولد تأثيرات تبدو لي وسيلة تحرر ، كلما كانت الآليات التي تثبت تلك المعرفة والقوانين المتحكمة فيها ، مدينة بقوة فعاليتها الى الجهل بتلك القوانين ، أي كلما تعلق الأمر بأسس العنف الرمزي . وبالفعل ، فإن هذا النوع من العنف لا يمكن أن يمارس إلا على ذوات عارفة تنطوي أفعال معرفتها ، لما فيها من « تحيز وتشويه » على اعتراف ضمني بالهيمنة التي يقتضيها الجهل بالأصول الحقيقية للهيمنة . ندرك الآن لماذا لا يعترف للسوسيولوجيا بالطابع العلمي ، وخصوصاً من لدن اولئك الذين يحتاجون الى ظلمات الجهالة كي يفرضوا علاقاتهم الرمزية .

لا تكون ضرورة التخلي عن السعي وراء السيادة والسلطان قط بمثل الأهمية التي تكون عليها عندما يتعلق الأمر بالتفكير العلمي في ميدان العلم ذاته ، أو في الميدان الثقافي بصفة عامة . فإذا كنا قد ارتأينا ضرورة إعادة التفكير الجذري في سوسيولوجيا المثقفين ، فذلك لأنه من الصعب على المثقف نظراً لخطورة المصالح والأغراض في هذا الميدان ، أن ينفلت من المنطق الذي يتحكم في الصراع الذي ينصب فيه كل طرف من نفسه عالم اجتماع يدرس خصومه ، وايديولوجياً يدافع عن نفسه ، وذلك وفقاً لقوانين العماء والتبصر التي تتحكم في الصراعات التي تدور حول الحقيقة ، ومع ذلك فشريطة أن يدرك المثقف الأمور على ما هي عليه ، بما يطبعها من ايقاعات وما ينتظمها من قواعد ، وما يتولد فيها من أغراض ومطامع وما يحقق من مصالح ، كي يتمكن ، في الوقت ذاته ، من التحرر منها عن طريق المسافة التي يخلقها الفهم النظري ، ومن أن يكشف نفسه غارقاً فيها ، محتلاً موقعاً معيناً ، لاعباً ادواراً خاصة وبالتالي مدافعاً عن أغراض بعينها . وهكذا فإن الموضوعية ، مهما كانت ادعاءاتها العلمية ، ستظل جزئية فرعية ، وبالتالي خاطئة ، إن بقيت جاهلة او متجاهلة وجهة النظر التي تنطلق منها ، أي إن لم تأخذ المجموع كله بعين الاعتبار . فمثل هذه الرؤية التي تنظر الى المجموع كمجال لمواقف موضوعية يتحكم من بين عوامل أخرى ، في النظرة التي ينظر بها كل محتل لموقع وموقف معين الى المواقف الأخرى ومحتليها . إن مثل هذه الرؤية ستمكننا من النظرة الموضوعية العلمية لمجموع المواقف الموضوعية القاصرة التي يتخذها الأعضاء اثناء صراعهم ، كما ستسمح لنا بمعرفتهم على ما هم عليه من استراتيجيات رمزية تسعى لأن تفرض الحقيقة الجزئية لجماعة معينة كما لو كانت حقيقة العلاقات الموضوعية بين مختلف الجماعات . وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه الرؤية ستمكننا من أن ندرك أن الخصوم المتآمرين ، عندما يتجاهلون اللعبة التي جعلتهم يتنافسون ، يخفون الأساسي ويغفلون الجوهر وأعني المصالح التي يجنونها من دخولهم في تلك اللعبة والتواطؤ الموضوعي الذي ينتج عن ذلك .

بدهيٌ اننا لا ينبغي أن ننتظر من الفكر الذي يرسم الحدود والنهايات ان يفضي بنا إلى فكر لا يعرف الحدود ولا يقف عند نهاية ـ والا فسيكون ذلك بعثاً لوهم مانهايم بوجود « فئة مثقفة لا تشدها روابط ولا تربطها جذور » وهو حلم بقفز وطيران اجتماعي يشكل البديل التاريخي لمطمح المعرفة المطلقة ، ومع ذلك فإن كل مكتسب تحققه سوسيولوجيا العلم من شأنه أن يدعم علم السوسيلوجيا ، وذلك بالعمل على معرفة المحددات الاجتماعية للفكر السوسيولوجي واذكاء روح النقد الذي يمكن أن يوجهه كل واحد لتأثير تلك المحددات على ممارسته هو وممارسة خصومه . إن العلم يزداد قوة كلما زاد النقد العلمي صرامة أي كلما ازدهرت الصيغة العلمية للأدوات التي هي في متناول المثقف ، وسادت ضرورة استخدام اسلحة العلم وأدواته وحدها دون الأدوات

الأخرى . وفعلاً فإن الميدان العلمي هو أيضاً ميدان صراع كباقي الميادين الأخرى ، إلا أنه يتميز بكون المواقف الانتقادية التي تبعث عليها المنافسة لا تجد تحقيقها إلا إذا استطاعت توظيف مجموع ما تراكم من ثروات علمية . فكلما تقدم العلم كلما ازدادت مكتسباته الجماعية أهمية . فإن الخوض في الصراع العلمي يفترض التوفر على رأسمال علمي اغنى وأهم . يتمخض عن ذلك ان الثروات العلمية لا تظهر عند افقر الناس بل عند اغناهم علما . تسمح لنا هذه القوانين البسيطة بأن نفهم كيف يمكن لبعض المنتوجات الاجتماعية التاريخية ، أي لبعض المنتوجات التي تتمتع بنوع من الاستقلال النسبي عن الشروط الاجتماعية لانتاجها ، ان تنبثق عن شروط تاريخية لبنية اجتماعية معينة ، أي عن مجال اجتماعي مثل مجال الفيزياء او البيولوجيا اليوم . وبعبارة أخرى فبإمكان علم الاجتماع أن يفسر لنا التقدم المتناقض لعقل ينتمي بكامله إلى التاريخ دون أن يرتد إلى التاريخ وحده : إذا كانت هناك حقيقة فهي أن الحقيقة ذاتها مدار الصراعات ، بيد أن هذا الصراع لا يمكن أن يقضي إلى الحقيقة إلا عندما يخضع لمنطق بمقتضاه لا ننتصر على خصومنا إلا إذا استعملنا ضدهم اسلحة العلم مساهمين بذلك في العمل على تقدم الحقيقة العلمية .

يصدق هذا المنطق كذلك على السوسيولوجيا : فالظاهر انه يكفي ان نطلب من جميع المساهمين والمدعين التمكن من مكتسبات هذه الدراسة ـ وهي مكتسبات هائلة ـ كي نقضي على بعض الممارسات التي تسيء لمهنة عالم الاجتماع . ولكن من الذي في صالحه ، في الميدان الاجتماعي ، قيام علم مستقل بالميدان الاجتماعي؟ على كل حال ليس اولئك المعدمون علمياً ، فما انهم يميلون الى أن يلتمسوا بارتباطهم مع القوى الخارجية ، والمساندة او الثأر من الضغوط والمراقبات التي تتولد عن المنافسة الداخلية ، فباستطاعتهم ان يكتفوا بالفضح السياسي ويستعيضوا به عن النقد العلمي ، ولكن ليس ايضاً اولئك الذين يتمتعون بسلطان دنيوي أو ديني . إذ أن علم الاجتماع إذا قام بالفعل في استقلاله الذاتي لن يكون إلا أكبر منافسيهم . خصوصاً إذا تخلى ذلك العلم عن طموحه بأن يسن القوانين ويشرع ، واقتصر على نفوذ سلبي واكتفى بالنقد ، وبنقده الذاتي وبالتالي بنقد هفوات العلم وجميع أشكال استغلال النفوذ التي تتم باسم العلم .

ندرك الآن لماذا ظل قيام السوسيولوجيا كدراسة علمية دوماً مهدداً . فهي تنطوي على ضعف جوهري ينتج عن امكان اخداع المقتضيات العلمية عن طريق السياسة ، مما يجعلها تنتظر من السلطات التي تعول عليها نفس ما تتوقعه من شرور من السلطات التي تود اختفاءها . ان الطلبات الاجتماعية تصاحب دوماً بضغوط وايعازات واغراءات ، وافضل خدمة يمكن ان نسديها للسوسيولوجيا هي ألا نطلب منها أي شيء . لاحظ بول فاين « ان بإمكاننا التعرف من بعيد على نظام المهتمين بالعصور القديمة فقط من خلال بعض الصفحات التي لا يكتبونها » ، فما القول في علماء الاجتماع الذين يجرون ، دون انقطاع ، الى تخطي حدود علمهم ؟ ليس من السهل أن نرفض ما يدره علينا التنبؤ اليومي من فضل فوري ـ خصوصاً وأن الصمت ، الذي لا يأبه له ، يترك المجال خالياً للفراغ الطنان الذي يملأه العلم الكاذب . وهكذا فإن بعضهم ، قد أبى التخلي عن مطامح الفلسفة الاجتماعية واغراءات المحاولات العلمية البسيطة المنتشرة والتي لا تعدم جواباً في أي وقت ، ويمكن ان يمضي حياته كلها كي يتخذ موقعه في ميادين لا يملك العلم اليوم فيها ما يمكنه من النجاح . هذا في حين ان آخرين على العكس من ذلك يجدون في هذه المبالغات معذرة لهم في أن يهجروا ميدان الدراسة ويتخلوا عنه وهذا هو الموقف الذي يترتب غالباً على الحرص الشديد على الدقة الوصفية .

لا يمكن لعلم الاجتماع أن يقوم إلا إذا رفض الطلب الاجتماعي الذي يلتمس بالوسائل لاضفاء المشروعية أو أدوات التحريض . وعالم الاجتماع ، ليست له مهمة سُخّر لها ولا غاية انتدب من أجلها ، اللهم إلا تلك التي يفرضها عليه منطق بحثه ، وأولئك الذين يدفعهم التطاول الى أن يشعروا بأن من حقهم ، أو من واجبهم أن يتكلموا دفاعاً عن الشعب ، أي لصالحه ، ولكن ايضاً في محله وباسمه ، حتى ولو أرادوا كما حدث لي أنا ، أن يستنكروا النزعات العنصرية ويفضحوا النزعة الشعبوية عند من يتكلمون عن الشعب . انهم يتكلمون ، في الواقع ، دفاعاً عن أنفسهم ، أو على الأقل يتكلمون عن أنفسهم ، ساعين في أحسن الظروف (مثلما هو الأمر بالنسبة لميشلي) الى التخفيف من وحدة الألم الذي تولده القطيعة الاجتماعية بأن يجعلوا من أنفسهم شعباً على مستوى الخيال . ولكن علي أن أفتح قوساً هنا لأقول بأن عالم الاجتماع ، عندما يطلب منا أن نربط اكثر الأعمال والأقوال « طهارة » وأعني أقوال العالم والفنان والمناضل ، بالظروف الاجتماعية التي عملت على انتاجها ، وبالمصالح الخاصة لمنتجيها ، فإنه لا يحث على التشبث بمواقف الاختزال والهدم التي تخفف من حدة المرارة ، انه يرمي فحسب الى توفير الوسائل التي تنزع عن عنف الحق الاجتماعي وشدته كل شعور بالعصمة ابتداء من ذلك الذي

يتولد عن تحويل رغبة الانتقام الاجتماعي الى المطالبة بمساواة سيعتاض بها عن تلك الرغبة .

عن طريق عالم الاجتماع ، ذلك العنصر التاريخي الذي يتّخذ ، تاريخياً ، موقعاً بعينه ، وذلك العضو الاجتماعي الذي يحتل ، اجتماعياً ، مكاناً محدداً ، فإن التاريخ ، أي المجتمع الذي يجد فيه التاريخ امتداده ، يرتد لحظة نحو ذاته ويفكر فيها وبفضله يستطيع كل أعضاء المجتمع ان يعرفوا ، معرفة أفضل ما يعيشونه من أحوال وما يقومون به من أعمال . ولكن هذه المهمة هي أبعد المهمات التي يرغب في اسنادها الى عالم الاجتماع اولئك الذين يتواطؤون مع الجهالة والانكار ورفض المعرفة ، والذين هم على استعداد لأن يعترفوا بالقيمة العلمية لكل أشكال الخطاب التي لا تتحدث عن الميدان الاجتماعي أو التي تتحدث عنه دون أن تفعل . وهذا المطلب السلبي لا يكون في حاجة لأن يعبر عن نفسه بوضع رقابة مستعجلة . وبالفعل فيما ان العلم المضبوط يفترض قطيعة مع البداهات ، يكفي أن نترك الفكر العادي يعمل عمله وندع نزعات الفطنة البورجوازية تتكشف كي نلحظ تدفق المحاولات السوسيولوجية الادعائية وانتشار المعرفة المتلكئة للعلم الرسمي . إن جانباً عظيماً مما يعمل عالم الاجتماع على اكتشافه ليس خفياً بنفس المعنى الذي تكون عليه الموضوعات التي تسعى العلوم الطبيعية الى كشفها . فكثير من الوقائع أو العلاقات التي يكشف عنها لا تكون لامرئية ، أو انها تكون كذلك ولكن فقط من حيث هي « تبهر » الأعين » مثال « الرسالة المسروقة » الذي يورده لاكان : يخطر ببالي مثال العلاقة الاحصائية التي تربط الممارسات الثقافية بالتربية المتلقاة . ان العمل اللازم لاظهار الحقيقة ، ولاقناع الناس بالاعتراف بها ، يصطدم بآليات الدفاع الجماعية التي ترمي الى تحقيق انكار حقيقي بالمعنى الفرويدي للكلمة . وبما أن رفض الاعتراف بواقع الصدمة يتم وفق المصالح المدافع عنها ، فإننا ندرك سبب العنف الشديد الذي يطبع المقاومات التي تثيرها ، عند الذين يحتكرون الرأسمال الثقافي ، التحليلات التي تكشف عن شروط انتاج الثقافة وإعادة انتاجها : فهذه التحليلات لا تكشف عند اناس تعودوا أن يفكروا في أنفسهم من منظور التفرد والفطرة إلا عما هو متداول ومكتسب ، وفي هذه الحالة تجد قولة « كنط » بأن معرفة الذات « سقوط في مهاوي جهنم » مصداقيتها . ان رجال الثقافة ، مثلهم مثل النفوس التي يكون عليها في اسطورة « اير » ان تجرع من ماء نهر « اميليس » الذي يحمل معه النسيان ، قبل أن تعود الى الأرض كي تحيا الحياة التي اختارتها هي ، لا يجدون اكثر متعهم الثقافية صفاء إلا في نسيان التكوين والنشأة ، ذلك النسيان الذي يسمح لهم بأن يحيوا ثقافتهم كهبة من هبات الطبيعة ، وبهذا المنظور الذي يعرّفه التحليل النفسي احسن المعرفة فهم لن يهابوا الوقوع في النقاش كي يدافعوا عن الخطأ الحيوي الذي يبرر وجودهم ، ويحفظوا وحدة هوية تقوم على تصالح الاضداد : فباستطاعتهم ان يستخدموا مغالطة القدر التي يتحدّث عنها فرويد فيعيبوا على الموضوعية العلمية تناقضها ووضوحها في ذات الوقت ، وبالتالي عدم جدواها وسخافتها .

من حق خصوم السوسيولوجيا ان يتساءلوا عما إذا كان ينبغي قيام فعالية تنفي انكاراً جماعياً ولكن ، لا شيء يخول لهم أن ينفوا عنها طابعها العلمي . صحيح انه لا وجود لمطلب اجتماعي يتلمس معرفة كلية عن الميدان الاجتماعي . وبإمكان الاستقلال الذاتي النسبي لحقل الانتاج العلمي والمصالح الخاصة التي تتولد داخله أن تسمح وحدها ، بل وتعمل على وجود عرض للمنتوجات العلمية الانتقادية التي تسبق أي شكل من أشكال الطلب دفاعاً عن العلم ، أي عن عصر الأنوار ومحو الظلمات . يمكن أن نقتصر على ايراد نص لديكارت طالما ساقه « مارسيال غيرولت » : « لا أسمح مطلقاً بأن يسعى المرء نحو الخطأ فيلجأ الى أوهام الخيال . لذا لما ارتأيت أن معرفة الحقيقة ترقى بنا الى أقصى الكمالات ، حتى ولو كانت في غير صالحنا ، تبين لي أنه من الأفضل أن تكون أقل مرحاً وأكثر معرفة » . إن السوسيولوجيا تفضح الانخداع الذي يرعاه الجميع ويشجع عليه ، فيشكل ، في كل مجتمع ، اساساً لأكثر القيم قداسة ودعامة للوجود الاجتماعي بكامله . وهي تعلمنا مع مارسيل موس بـ « أن المجتمع يخدع نفسه على الدوام وهذا يدل على أن هذا العلم الذي يدرس المجتمعات التي تسير نحو الشيخوخة يمكن أن يساهم على الأقل في أن يجعلنا ، أقل ما يمكن ، سادة على الطبيعة الاجتماعية وممتلكين لها ، وذلك بأن يعمل على تقدم معرفتنا ووعينا بالآليات المتحكمة في جميع أشكال الفيتيشية (الصنمية) : أشير بطبيعة الحال الى ما يسميه ريمون آرون الذي طالما مثّل هذا التعليم ، « الدين القديم » واقصد عبادة الدولة ، التي هي عبادة للدولة بأعيادها الوطنية وحفلاتها المدنية واساطيرها القومية القادرة على أن تخلق على الدوام الازدراء او العنف العنصري وتبررهما . وهذا ليس وقفاً على الدولة الاستبدادية وحدها ، ولكنني اقصد كذلك عبادة الفن والعلم اللذين باستطاعتهما ، كأوثان يستعاض بها ، ان يساهما في اضفاء المشروعية على نظام اجتماعي قائم في جزء منه على توزيع لا متكافىء للرأسمال الثقافي . وعلى كل حال فبامكاننا على الأقل أن نتوخى من علم الاجتماع

استبعاد اغراء السحر ، شيطان الجهالة الجاهلة بنفسها ، الذي يظهر في ميدان العلاقة الاجتماعية بعد أن أقصي من ميدان العلاقة الطبيعية . ان الواقع لا يرحم الارادة الطيبة العمياء او النزعة الارادية الطوباوية ، وها هو المآل المأساوي الذي آلت اليه جميع المحاولات السياسية التي استندت على علم اجتماعي فضفاض شاهد على ان المطمح السحري الذي ينشد تحويل الميدان الاجتماعي دون معرفة بدواليبه يكون عرضة لأن يستبدل « العنف القاصر » للآليات التي قضى عليها الجهل بعنف أقوى وأكثر شراً في بعض الأحيان .

السوسيولوجيا علم يتميز بالصعوبة الخاصة التي تحول بينه وبين أن يصير علماً مثل العلوم الأخرى ، ومرد ذلك أن رفض المعرفة وتوهم معرفة فطرية يتواجدان فيه جنباً إلى جنب ، بدل أن يتعارضا ، سواء عند الباحثين أو عند المطبقين له ، ووحده الموقف الانتقادي الدقيق يستطيع أن يقضي على اليقينيات التي تتسرب الى الخطاب العلمي عبر المسبقات التي تسكن اللغة والقوالب الجاهزة الكامنة في الخطاب اليومي المتداول حول المسائل الاجتماعية ، أي ، بتعبير وجيز ، عبر ضباب الكلمات التي تفصل الباحث على الدوام عن الميدان الاجتماعي . ان اللغة عموماً تعبر عن الأشياء أسهل مما تعبر عن العلاقات ، وعن الثابت أكثر مما تعبر عن المتحول . فعندما نقول مثلاً عن أحدهم أنه يملك النفوذ والسلطان ، وعندما نتساءل بيد من السلطة اليوم ؟ فإن هذا يعني التفكير في السلطة كجوهر ، كشيء يمتلكه البعض ويحتكرونه ويولونه ، كما يدل اننا نطلب من العلم ان يعين لنا « من يحكم ؟ » (وهذا عنوان كتاب معروف في علم السياسة) ومن يبت في الأمور ، واننا نفترض بأن السلطة من حيث هي جوهر ، موجود في جهة من الجهات ، نتساءل ما إذا كانت تنزل من فوق كما يُسلّم بادىء الرأي ، أو أنها ، كما يرى موقف مخالف ينبذ الرأي السائد ، تنبع من اسفل ، جهة المقهورين ، والوهمان معاً ، التشييئي والتشخيصي ، بعيداً عن أن يتعارضا ، فانهما يسكنان جنباً الى جنب . لن نأتي على حصر المشاكل الموهومة التي تنتج عن المقابلة بين الفرد ـ الشخص والحياة الباطنية والتفرد ، وبين المجتمع ـ الشيء والحياة الخارجية : والجدال الاخلاقي ـ السياسي الذي يدور بين من يدعون القيمة المطلقة للفرد والفردي والفردانية وبين من يعطون الاسبقية للمجتمع والمجتمعي والاشتراكية ، يشكل خلفية للجدال النظري ، الذي ما فتىء يقوم ، بين النزعة الاسمية التي تردّ الوقائع الاجتماعية والجماعات والمؤسسات الى كائنات نظرية لا تحيل الى واقع موضوعي ، وبين نزعة واقعية جوهرية تشيّىء المجرّدات .

وان رسوخ تعارضات الفكر العادي ، تلك التعارضات التي تعضدها قوة التعارضات بين الجماعات التي تعبر عن نفسها من خلال ذلك الفكر ، إن ذلك الرسوخ هو الذي سيستطيع وحده ان يفسر الصعوبة الكبرى التي يواجهها العمل اللازم لقهر التناقضات التي من شأنها القضاء على العلم . وهذا العمل ينبغي أن يستأنف بلا هوادة ضد النكوص الجماعي نحو انماط من التفكير هي أكثر ذيوعاً وانتشاراً لما تلقاه من المجتمع من تقبل وتشجيع . فمن السهل ان نعامل الوقائع الاجتماعية كأشياء أو كأشخاص عوضاً ان نعاملها كعلاقات . وهكذا فإن القطيعتين الحاسمتين اللتين احدثهما مع الفلسفة التلقائية للتاريخ ومع الرؤية الشائعة للميدان الاجتماعي ، كلٌ من فرناند بروديل بتحليله للظواهر التاريخية (الطويلة الأمد) وكلود ليفي ـ شتراوس بتطبيقه الفكر البنيوي على موضوعات مستعصية مثل انظمة القرابة والمنظومات الرمزية ، قد أدّيا الى جدالات عقيمة حول علاقات الفرد بالبنية . والأهم من ذلك أن هيمنة الاختيارات الثنائية العتيقة قد أدت الى استبعاد كل ما كان يدرسه التاريخ بطرقه التقليدية ورميه داخل مجال العرضي والجائز بعيداً عن المجال العلمي ، عوضاً عن محاولة تجاوز التعارض بين التاريخ الحدثي وتاريخ البنيات التحتية وبين الماكروسوسيولوجيا والميكروسوسيولوجيا . اذا ما أردنا ألاّ ندع واقع الممارسات عرضة للصدفة والغموض ، علينا ان نبحث بفضل تاريخ بنيوي للفضاءات الاجتماعية حيث تنبع المواقف التي تخلق « عظام الرجال » أي في حقل السلطة وفي الحقل الفني والثقافي أو الحقل العلمي ، نبحث عن الوسيلة لملء الهوة التي تفصل الحركات البطيئة اللامحسوسة للبنية الاقتصادية او الديمغرافية عن تحركات السطح التي تسجلها المتابعة اليومية للأحداث السياسية والأدبية او الفنية .

إن أصل الفعالية التاريخية ، سواء كانت فنية أم علمية أم سياسية أو كانت فعالية العامل أو الموظف البسيط ، ليس ذاتاً تواجه المجتمع كشيء خارج عنه وهو لا يقوم في الوعي ولا في الأشياء وانما في العلاقة التي تربط حالتين من أحوال المجتمع ، أي بين التاريخ الذي يسكن الأشياء في صورة مؤسسات والتاريخ الذي يتجسد في الأجسام في صورة ذلك النظام القابل للاستدلالات والمواقف الذي اسميه الجسم ، فالجسم يوجد داخل الميدان الاجتماعي ، إلا أن الميدان

الاجتماعي يكون أيضاً حالاً في الجسم ، وان حلول المجتمعي في الجسم الذي يحققه التعلم والترويض هو أساس الحضور في الميدان الاجتماعي ، ذلك الحضور الذي تنظر اليه التجربة العادية والفعالية الناجحة كأمر عادي مفروغ منه .

إذا كان أولئك الذين يرتبطون بالنظام القائم ، مهما كان ذلك النظام ، يناصبون العداء للسوسيولوجيا ، فذلك لأنها تحقق نوعاً من التحرر ازاء الارتباط الاولي بحيث تبدو المحافظة ذاتها نوعاً من الردة والسخرية .

تلك هي العبرة التي يمكن استخلاصها من درس افتتاحي في السوسيولوجيا مخصص لسوسيولوجيا الدرس الافتتاحي . ان خطاباً يتخذ ذاته كموضوع لا يلفت الانتباه الى المحال اليه ، الذي يمكن أن يستبدل بأي فعل آخر ، بقدر ما يشير الى عملية الاحالة ذاتها ، الى ما نحن بصدد القيام به ، والى ما يميز تلك العملية عن مجرد القيام بما نقوم به بحيث ننصهر ، كما يقال ، فيما نقوم به . هذا الرجوع الانعكاسي ، عندما يتم عند الموقف ذاته مثلما هو الأمر الآن في هذا الدرس، فإنه لا يخلو من استهجان ووقاحة وهو ينزع عن الموقف كل رونق وفتنة . فيثير الانتباه الى ما يسعى مجرد العمل البسيط الى نسيانه وتناسيه ، وهو يحصي المفعولات الخطابية والتأثيرات البلاغية التي تسعى ،مثلما يتم الأمر عند قراءة توهم بأنها قراءة مرتجلة هُيِّيء من قبل ، لأن تثبت لنا وتشعرنا بأن الخطيب حاضر ماثل بكليته فيما يقوم به وأنه مؤمن بما يقوله راضٍ كل الرضا بالمهمة التي هو منوط بها . وبهذا فإن ذلك الرجوع الانعكاسي يخلق مسافة تهدد بالقضاء على الايمان سواء عند الخطيب ذاته أو عند جمهوره ، ذلك الايمان الذي هو الشرط الطبيعي لكي تعمل المؤسسة عملها .

وما من شك في أن هذا التحرر ازاء المؤسسة هو الوفاء الوحيد اللائق بمؤسسة حرة كمؤسسة « الكوليج دوفرانس » التي حرصت دوماً على الدفاع عن الحرية ازاء المؤسسات ، تلك الحرية التي هي شرط قيام العلم ، وعلم المؤسسات على الخصوص ، وهذا التحرر هو كذلك علامة الاعتراف الوحيدة اللائقة باولئك الذين حرصوا على ان يحتضنوا بين جنبهم علماً لا زال متعثراً لا يحظى برضا الجميع ومحبتهم ومن بينهم اخص بالذكر أ . ميكيل . ان المرمى الذي لا يخلو من تناقض ، والذي يقضي باستغلال مركز النفوذ والسلطان لاصدار قول نافذ يحدد ماهية القول السلطوي النافذ وبإلقاء درس حول الحرية ازاء جميع الدروس ، ان هذا المرمى لن يكون منطقياً مع نفسه ، بل مهدداً لها قاضياً عليها ، إذ لم يكن الطموح إلى ارساء علم بالايمان ذاته ايماناً بالعلم . فلا شيء اكثر نفاقاً واستخفافاً من تلك العبارات المتناقضة التي تؤكد او تفضح مبدأ السلطة التي تمارسها هي ولن يجرؤ أي عالم اجتماع على خرق الايمان الذي يغلف المؤسسات ويعطيها رونقها ، اذا لم يكن مؤمناً بإمكانية تعميم التحرر ازاء المؤسسات الذي تسمح به السوسيولوجيا وضرورة ذلك التعميم ، واذا لم يكن معتقداً بالفضائل التحررية لاقل السلطات الرمزية لا مشروعية وأعني العلم . . وخصوصاً عندما يكون ذلك العلم علما بالسلطات الرمزية ، في استطاعته ان يجعل اعضاء المجتمع متمكنين من قهر القيم العليا الموهومة التي لا يفتأ الجهل يخلقها ويعيد خلقها .

(ترجمة : د. عبد السلام بنعبد العالي)